الباب الثانى

النظام الاعلامى الدولى

تعدد أقطاب أم هيمنة قطب واحد ؟

الفصل السابع

ثنائية النظام الاعلامى الدولى

من المؤكد ان أدبيات علم الاعلام ، لم تعرف اصطلاح « النظام الاعلامى الدولى » حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكن الاصطلاح بدأ يتردد فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات عندما شاع استخدام مصطلحات مشابهة فى مجالات السياسة والاقتصاد وغيرهما ، ثم سرعان ما أخذ الاصطلاح يشق طريقه الى الكتابات الاعلامية والاكاديمية عقب المحاولة التى تبنتها منظمة اليونسكو فى منتصف السبعينيات لمناقشة مشكلات الاعلام والاتصال الدولى فيما سمى وقتها « نحو نظام اعلامى دولى جديد » . وقد منيت المحاولة بالفشل ، لعدم واقعيتها من ناحية وبسبب مقاومة الدول الغربية لها من ناحية ثانية ، وقد انتهى الأمر بالاطاحة بأمين عام المنظمة الدولية الذى تبنى المحاولة (١).

ورغم مرور عقدين من الزمن على استخدام المصطلح ، فانه يصعب القول بوجود اتفاق عام حتى الان على مفهومه ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى الخلط الذى وقع بين مفهومين ظهرا فى وقت متقارب وهما : النظم الاعلامية والنظريات الاعلامية ، والاخير ظهر فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات ، حيث شاع القول بوجود أربع نظريات للصحافة والاعلام ، وهى : نظرية السلطة ونظرية الحرية ونظرية الشيوعية ونظرية المسئولية الاجتماعية (٢).

ويلاحظ ان هذه النظريات قد بنيت على مجرد تصورات فكرية ، ولم تقم على قوانين علمية تم التوصل اليها بأدوات ومناهج بحث علمية ، ورغم ذلك فقد لاقت الفكرة رواجا كبيرا فى الاوساط الاعلامية والاكاديمية فى الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول غرب أوربا ، ثم انتقلت ـ كالعادة ـ الى بقية انحاء العالم باستثناء دول الكتلة الشرقية التى رفضت الفكرة واعتبرتها نوعا من التلفيق الاكاديمى ، ودللت على ذلك

بايراد حالات كثيرة استخدمت فيها تلك الفكرة كسلاح فى الحرب الدعائية ضد المعسكر الشرقى [٣] .

لذلك فمن المهم ان نؤكد اننا عندما نتحدث عن نظام اعلامى ما ، فنحن نشير الى خمسة ابعاد للمفهوم : الفلسفة الاعلامية التى يقوم عليها النظام الاعلامى وهى مجموعة المبادىء والأسس الفكرية ، ثم السياسات الاعلامية ، وهى البرامج التطبيقية للفلسفة الاعلامية ، ثم الاطار القانونى الذى يترجم الفلسفة الاعلامية الى تشريعات تحكم عمل المؤسسات الاعلامية ، ثم البنية الاتصالية الاساسية ، وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية الاتصالية الاساسية ، وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية المتاحة والامكانات المادية وغيرها ، وأخيرا تأتى الممارسات الاعلامية فى الواقع الفعلى .

ومن ذلك يتبين ان النظام الاعلامى فى مجتمع ما ، ليس سوى انعكاس للنظام السياسى والاجتماعى السائد فى هذا المجتمع ودرجة التطور الحضارى به ، وقد حال التعدد فى النظم السياسية والاجتماعية ، والتنوع فى درجة التطور الحضارى من اقامة نموذج اعلامى واحد على الصعيد الدولى وانتهى الامر فى النصف الثانى من القرن العشرين بوجود نظامين اعلاميين تحققت لهما السيطرة الاعلامية على المستوى الدولى وهما : النظام الاعلامى الغربى والنظام الاعلامى الشرقى ، وقد تم ذلك انعكاسا لواقع السيطرة الدولية للنظامين الاجتماعيين الأكثر تطورا فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية ، وهما : النظام الليبرالى (الولايات المتحدة ودول غرب اوربا) والنظام الاشتراكى (الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا) . ولم يغير من الطابع الثنائى للنظام الاعلامى الدولى ، كون النظامين الاعلاميين السائدين نتائج حضارة واحدة ، وهى الحضارة الغربية الحديثة بايديولوجياتها المختلفة .

وقد جرى تقسيم تلقائى للنفوذ بين النظامين الاعلاميين ، كان ميدانه الفسيح دول العالم الثالث الاقل تطورا فى آسيا وآفريقيا وامريكا اللاتينية .

ويلاحظ ان كلا النظامين الاعلاميين الدوليين ، يعملان فى ظل اطار فيه الكثير من أوجه التشابه ، حيث يوجد بكل منهما مركز رئيسى مسيطر ، تنتمى اليه مراكز أخرى أقل أهمية ، ثم تتبعه اطراف ثانوية ، ففى النظام الاعلامى الغربى ، تمثل الولايات المتحدة الامريكية المركز الرئيسى ، وتنتمى اليها مراكز أقل أهمية داخل نفس النظام من بين دول غرب اوربا بالاضافة الى كندا واليابان واستراليا ، فى حين تشكل العديد من الدول النامية الخاضعة للنفوذ الغربى ، الاطراف الثانوية التابعة ، ويمثل الاتحاد السوفيتى المركز الرئيسى فى النظام الاعلامى الشرقى ، وتنتمى اليه مراكز اقل اهمية من بين دول شرق أوربا فى حين تشكل بعض الدول النامية الخاضعة للنفوذ الشرقى ، الاطراف الثانوية التابعة .

ويلاحظ ان هذا الاطار الواسع لم يمنع من ظهور مراكز مؤثرة داخل كل نظام ، وجرت محاولات غير قليلة لمنافسة المركز الرئيسى ، وتمت محاولات اخرى لاتخاذ موقف مستقل ، ولكن هذا كله لم يؤثر على وحدة كل نظام ، فقد حرصت فرنسا فى عهد ديجول وميتران ان يكون لها دور متميز داخل النظام الاعلامى الغربى ، كذلك جرت محاولة شبيهة من جانب رومانيا داخل المعسكر الشرقى فى عهد تشاوشيسكو ونفس الشىء حدث فى بولندا بعد ظهور حركة تضامن .

ولقد عكست ثنائية النظام الاعلامى الدولى الطابع الثنائى للنظام الدولى الذى قام عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث وجدت كتلتان ، الكتلة الغربية والكتلة الشرقية ، وقد تجسد هذا التقسيم عسكريا فى

حلف الناتو الذى ضم دول شمال الأطلسى وحلف وارسو الذى ضم الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا .

وقد اقام الحلفاء المنتصرون هيئة الامم المتحدة خلفا لعصبة الامم ، تلك المنظمة التى دفنتها احداث الحرب العالمية الثانية ضمن اشياء اخرى كثيرة ورغم ان هيئة الامم تضم فى عضويتها معظم دول العالم ، الا ان نظامها يعكس أكثر من غيره الطابع الثنائى للنظام الدولى فمجلس الأمن الذى يقع على قمة الهيئة يضم بين عضويته خمسة أعضاء دائمين يمثلون الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين ، ولهم وحدهم حق الاعتراض « الفيتو » .

ولقد أدى امتلاك الكتلتين المتنافستين لأدوات الردع النووى الى استبعاد الخيار العسكرى فى حل النزاعات التى يمكن ان تنشب بينهما ، ومن ثم فقد بدأ عصر ماسمى بالحرب الباردة ، وهى حرب حقيقية بين المعسكرين ولكن بدون استخدام الاسلحة الحربية ، حيث استجدت اسلحة اخرى تمثلت فى التنافس الاقتصادى وسباق التسليح ، والاستقطاب الايديولوجى ، وفى حالات كثيرة نشبت نزاعات مسلحة بين المعسكرين ، ولكن عن طريق اطراف ثالثة ، وخارج اراضى الكتلتين ، فى انحاء متفرقة من العالم الثالث ، وكانت فى حقيقتها « حروب بالوكالة » (٤) . وتحملت تبعاتها الدول النامية .

وفى تلك الفترة برز دور وسائل الاعلام الدولية ، وتزايدت فعاليتها ، واكسبتها التكنولوجيا الحديثة فى مجال الاتصال والمعلومات امكانيات للتأثير لاحدود لها ، وبدت الحرب الاعلامية والحرب الباردة كوجهين لعملة واحدة .

-١-
النظام الاعلامى الدولى الغربى

يقوم البناء الفكرى للنظام الاعلامى الدولى الغربى على الفلسفة الليبرالية ، حيث تشكل تلك الفلسفة ايديولوجية النظام السياسى والاجتماعى القائم فى دول المعسكر الغربى .

والليبرالية كأيديولوجية لها جناحان ، الاول اقتصادى وهو الرأسمالية والثانى سياسى وهو الديمقراطية ، وتمتد جذورها التاريخية الى التطور فى الافكار الذى صاحب القرن السابع عشر والثامن عشر فى انجلترا وفرنسا والمانيا ، حيث تمكنت الطبقة البورجوازية من السيطرة الكاملة على السلطة فى تلك البلدان ، وقد ازاحت عن طريقها كافة الحواجز التى تعوق حرية الفرد ، حيث لم يعد الامتياز مترتبا على المركز الاجتماعى ولم تعد الحقوق ترتبط بملكية الارض ، وانما حل العقد الاجتماعى محل المركز الاجتماعى كأساس قانونى للعلاقات فى المجتمع ، وحل مبدأ الشك محل اليقين الذى كان سائدا فى العصور الوسطى ، وتراجع مبدأ الحق الالهى للحكام امام مبدأ سيادة الشعوب ، ولم تعد السلطة فى ايدى ملاك الارض وبدأت تتحول الى اصحاب البنوك والتجار واصحاب المصانع ، وصار العالم هو العامل المتحكم فى تشكيل افكار الناس وحياتهم ، وزالت فكرة توحيد العالم المسيحى بزعامتيه الزمنية والدينية وحل محلها الدولة القومية الموحدة ذات السيادة وانفتح الطريق امام فكرة المبادرة الفردية[٥]

وتعمل الليبرالية على تقليل القيود التى تضعها الدولة على الفرد الى اقصى حد ، وحصر دور السلطة فى ثلاثة اهداف فقط وهى تحقيق أمن الفرد وسلامته وخيره العام [٦] ، فالمبرر الوحيد لوجود السلطة فى المجتمع الليبرالى هو منع الضرر عن الفرد ، فالليبرالية ترفض أى مبرر لتدخل الدولة فى شئون الافراد حتى لو ادعت انها تريد بذلك تحقيق مصلحة لهم[٧]

فالليبرالية تميل فى المجال السياسى الى الاخذ بالنظم البرلمانية والحريات المدنية ، وفى مقدمتها حرية الرأى التى تمثلت فى حرية الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى [٨] .

وعلى ضوء الفهم السابق للايديولوجية الليبرالية ، فان النظام الاعلامى الغربى الليبرالى ينطلق من الناحية النظرية من الاعتقاد بأن حق الفرد فى المعرفة حق طبيعى ، وان الفرد لن يتمكن من ممارسة هذا الحق اذا خضعت وسائل الاعلام لأية قيود تحد من حريتها [٩] ، وقد ترتب على ذلك الاعتقاد ، الأخذ بالتعددية الاعلامية ، والملكية الفردية لوسائل الاعلام ، وتحريم أى نوع من أنواع الرقابة على تلك الوسائل ، وباختصار رفض اية قيود تأتى من خارجها [١٠] .

وقد كشفت الممارسة العملية فى التجربة الاعلامية الليبرالية طوال القرن التاسع عشر والنصف الثانى من القرن العشرين ، ان تطبيقاتها لم تكن تتلاءم مع ادعاءاتها ، فالحرية التى طالما ادعتها لم تكن للجميع ، وانما كانت وقفا على من يملكون وسائل الاعلام ، لذلك فقد كانت دائما حرية ناقصة ، فقد أدى نمو الاحتكار فى وسائل الاعلام وسيطرة الاعلان التجارى ، وتنامى سلطة الدولة الحديثة ، الى تهديد مبدأ اساسى من مبادىء الاعلام الليبرالى وهو التعددية ، فرغم الكم الهائل من وسائل الاعلام الليبرالية ووفرة الرسائل الاعلامية التى تنتجها ، وتنوع مضمون هذه الرسائل الا ان الطابع الاحتكارى التجارى أدى الى تقديم رؤية متشابهة للقضايا والاحداث الوطنية الدولية تتطابق مع سياسات ومصالح الاحتكارات التجارية المسيطرة على وسائل الاعلام ، كذلك فان الدولة الليبرالية لم تكن كائنا محايدا كما كانت تدعى ، وانما أصبحت أداة استغلت لحماية مصالح الملكية واهدافها ، فقد استخدمت الاحتكارات التجارية سلطة الدولة لتدعيم مصالحها فصاغت القوانين واعادت بناء

التعليم وقدمت أدبا وفنا وثقافة تخدم اغراضها ، بل لقد وصل بها الأمر ان وظفت وسائل الاعلام فى محاولة لاضفاء جو من التقديس حول حقوق الملكية ، بحيث صار الهجوم عليها نوعا من البربرية ومحاولة لهدم اساس الحضارة الانسانية .

ويقدم عالم الاعلام الامريكى شيللر تلخيصا عميقاً للتجربة الامريكية حين يقول : « ان وسائل الاعلام الامريكية تعمل طبقا لقواعد تجارية وتعتمد على الاعلانات ، وترتبط بصورة وثيقة باقتصاد المؤسسات الضخمة متعددة الشركات ، لذا فان وسائل الاعلام تشكل صناعة وليس مجرد حاصل اجمالى لمتعهد اعلامى مستقل ، ومالكين لحرية التصرف ، لذلك فان ماتقدمه كل وسيلة من وسائل الاعلام من صور وافكار وتوجيهات مع استثناءات قليلة ، انما يجرى انتاجه لتحقيق اهداف متشابهة هى ببساطة جنى الارباح وترسيخ دعائم مجتمع الملكية الخاصة الاستهلاكى » (١١) .

ومثل شيللر أدرك العديد من المفكرين فى المجتمعات الغربية خطورة ماكشفت عنه التجربة الاعلامية الليبرالية من نواقص ولم يستطع الزهو بالنصر الذى تحقق عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ان يخفى عن بعض الأعين الفاحصة ان كثيرا من مميزات الاعلام الليبرالى تحولت فى بعض اللحظات الحاسمة الى نقيضها ، ففى المانيا النازية وايطاليا الفاشية استخدمت الطبقة الرأسمالية وسائل الاعلام الليبرالية لخلق اقتناع بقبول تنظيم أجتماعى يسمح للرأسمالية بتحقيق أكثر قدر من الربح على حساب الديمقراطية وهدم وسائل دفاع المواطنين الممثلة فى احزابها السياسية واتحاداتها العمالية وجمعياتها المهنية وتجمعاتها الثقافية ووسائل اعلامها الحرة .

لذلك لم يكن غريبا ان تعقب الحرب حركة فكرية قوية فى الولايات المتحدة وعدد من دول غرب أوربا تدعو لايجاد نوع جديد من الليبرالية الاعلامية ، يقوم بالربط بين الحرية من ناحية والمسئولية الاجتماعية من ناحية ثانية ، أو الحرية المسئولة .

وتقوم هذه الدعوة على الاعتقاد بأن الملكية الخاصة لوسائل الاعلام يجب ان تبقى ، ولكن من الضرورى ان ينظم عمل وسائل الاعلام بحيث تحقق توازنا بين حرية وسائل الاعلام وحريات المواطنين ، بما يحول دون تحول هذه الوسائل الى أداة لخدمة فئة من فئات المجتمع وحدها ، وقد تبلورت تلك الافكار فى نظرية جديدة للاعلام الليبرالى سميت بنظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الاعلام Social Responsibility . وجوهر النظرية يقوم على معالجة سلبيات الفردية المطلقة فى ليبرالية القرن التاسع عشر والنصف الثانى من القرن العشرين ، ومحاولة التخلص من الطابع الاحتكارى التجارى لوسائل الاعلام فى المجتمعات الغربية . وذلك عن طريق ربط وسائل الاعلام بمجموعة من وثائق الشرف الاعلامية ـ وهى مجرد مواثيق اخلاقية غير ملزمة ـ وإن سعت هذه المواثيق الى ضمان حريات وسائل الاعلام فى مقابل ضمان حريات المواطنين ومصالحهم .

ورغم مرور اكثر من ربع قرن على ظهور تلك النظرية ، ومع وجود صياغات ممتازة للعديد من مواثيق الشرف الاعلامية[١٢] فى الدول الغربية ، وانشاء مجالس للصحافة [١٣] فى معظم هذه الدول ، فقد ظلت هذه المواثيق وتلك المجالس ، مجرد صروح اخلاقية ، ومع ما ادخلته من تحسينات على أداء بعض وسائل الاعلام ، فقد ظل الطابع الاحتكارى التجارى هو النمط المسيطر على وسائل الاعلام الغربية ، بكل ما يمثله من مخاطر على حرية الاعلام ، على المستوى الوطنى وعلى الصعيد الدولى .

- ٢ -

النظام الاعلامى الدولى الشرقى

تشكل الفلسفة الماركسية اللينينية الاطار الفكرى للنظام الاعلامى الشرقى باعتبارها الايديولوجية التى يقوم عليها النظام السياسى والاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى وبقية دول الكتلة الشرقية . وقد قامت الماركسية اللينينية على نقد الليبرالية ، حيث اتهمتها بأنها تقوم على استغلال الطبقة البورجوازية للطبقة العاملة ، فالجانب الاقتصادى من الليبرالية وهو الرأسمالية يؤدى الى ثراء اقلية على حساب الاغلبية ، وأما الجانب السياسى الليبرالى ، وهو الديمقراطية السياسية ، فهى تقوم على تزييف إرادة الاغلبية لصالح الاقلية .

وقد أدعت الماركسية اللينينية ان غايتها النهائية هى تحقيق المساواة بين البشر ، حسب شعار « من كل حسب طاقته لكل حسب عمله » ، وان تحقيق ذلك رهن بانتزاع السلطة من الطبقة البورجوازية لصالح الطبقة العاملة ، وان اقامة المجتمع الاشتراكى مرحلة أولية يعقبها قيام المجتمع الشيوعى حيث تختفى الدولة ، وتتحقق المساواة الكاملة تحت شعار « من كل حسب طاقته لكل حسب حاجته » . ويقوم البناء السياسى فى المجتمع الاشتراكى من خلال سيطرة الطبقة العاملة « دكتاتورية البروليتاريا » ممثلة فى طليعتها الثورية ، وهى الحزب الشيوعى .

أما الاطار الفكرى للنظام الاعلامى الشرقى ، فهو يقوم على الفلسفة الماركسية اللينينية ، وقد ساهم فى صياغة هذا الاطار الفكرى عدد كبير من الزعماء والمفكرين الاشتراكيين ، فماركس يرى ان حرية وسائل الاعلام ليست مطلقة ، بل هى حرية الطبقة أو الطبقات التى تحكم وتسيطر على وسائل الانتاج ومصادر الثروة ، وبالتالى لا توجد حرية خالصة أو ديمقراطية خالصة ، وهى ايضا حرية البرجوازيين الذين يملكون وسائل الاعلام وليست حرية المواطنين[١٤] . أما لينين فقد نظر

الى وسائل الاعلام باعتبارها أداة الحزب لتوعية وتحريض وتنظيم جماهير الثورة وفى مقدمتها العمال والفلاحون[١٥] .

ويؤكد ستالين ان وسائل الاعلام هى الاداة القادرة على التأثير على الجماهير ، وهى أداة رئيسية ومن خلالها يخاطب الحزب الجماهير ويقيم الروابط الروحية بين الحزب والطبقة العاملة ، أما نيكيتا خروشوف فقد أكد ان وسائل الاعلام هى سلاح ايديولوجى رئيسى ، وواجبها ان تواجه اعداء الطبقة العاملة تماما كما هو الحال فى الحرب ، ولا أحد يستطيع ان يحارب بدون سلاح ، لذلك فالحزب لا يستطيع ان يصنع أى عمل ايديولوجى بنجاح بدون مثل هذا السلاح الحاد ، ونحن لا نستطيع ان نضعها فى ايد غير أمينة ، وانما يجب ان تكون فى ايد موثوق بها للغاية ومخلصة تماما ، ووصف ليونيد برجنيف الصحافة ووسائل الاعلام فى تقرير اللجنة المركزية بأنها « البوصلة التى يمكن الاعتماد عليها فى المعلومات اليومية »[١٦] ، واضاف فى خطاب وجهه الى اتحاد الصحفيين بأن وسائل الاعلام أداة لكشف الحرب الدعائية ضد التجربة الاشتراكية ، وهى ايضا وسيلة لابراز الانجازات التى حققتها تلك التجربة للبشرية[١٧] .

ويعتبر فرانس فابر ، عميد معهد الصحافة الدولى ببرلين الشرقية سابقا، من ابرز علماء الاعلام الاشتراكيين المعاصرين ، وله محاولات فكرية متعددة فى صياغة نظرية حديثة للاعلام الاشتراكى ، حيث ينطلق من فرضية ترى ان الاعلاميين يمارسون عملهم دائما بوصفهم جزءا من طبقة معينة أو بوصفهم حلفاء لهذه الطبقة وبتكليف منها ، فوسائل الاعلام لم تكن على الرغم من كافة الادعاءات الليبرالية ، غير ملتزمة أو ظاهرة انسانية عامة ، ولن تكون كذلك ، بل انها تخدم دائما اهداف طبقة معينة ، كما تخدم استراتيجيتها وتكتيكها ، اذ ان المضمون الذى

تخرج به من وسائل الاعلام يرتبط فى الدرجة الأولى بالموقع الاجتماعى للمؤسسات التى تصنع هذا الاعلام ، وبمصالح هذه المؤسسات ، وهنا نجد السبب الذى يكمن وراء اختلاف الاعلام الليبرالى عن الاعلام الاشتراكى ، كما يختلف الليل عن النهار ، فالاعلام الليبرالى يقوم بمهمة تنفيذ الاستراتيجية الرأسمالية وبث موقفها الفكرى وتنفيذه ، وهى تستهدف بذلك تكوين صورة عن العالم فى عقول المواطنين تؤدى الى تعبئتهم للتصرف بما يخدم القوى الحاكمة .

أما غاية الاعلام الاشتراكى فهى عند فرانز فابر تقوم على بناء الوعى التقدمى من خلال شرح مضمون التطور الاجتماعى واهدافه واستراتيجيته ، وذلك انطلاقا من المتطلبات الاجتماعية ومن مصالح الفرد ، وهى فى الوقت ذاته تحارب محاولات التخريب الايديولوجية التى تقوم بها وسائل الاعلام الغربية ، فهى تكشف كذب المعلومات التى تمتلىء بها تلك الوسائل وزيف الصورة التى ترسمها للعالم ، كما تكشف نواياها المعادية للانسانية !

ان الوظيفة التنظيمية لوسائل الاعلام تنبع من خلال وحدة بين جانبين الأول نقل المعارف والمعلومات حول قضية الحياة الاجتماعية والجانب الثانى صياغة الايديولوجية التقدمية ، وبهذه الوحدة بين الجانبين تقوم وسائل الاعلام الاشتراكية بتوجيه الناس وارشادهم حول مهام الدولة بحيث يصبح عدد كبير من المواطنين قادرا على تركيز نشاطه على المشكلات الاجتماعية والمساهمة فى حلها .

وهنا يطرح تساؤل هام : من الذى يوجه وسائل الاعلام الاشتراكية ويحدد وظائفها ؟ انه الحزب القائد ، الذى يمثل مصالح الطبقة العاملة ، والذى يمارس السلطة السياسية والاقتصادية فى الدولة الاشتراكية ، وهو وحده الذى يحمل عبء هذه المسئولية ، فوسائل الاعلام ، هى جزء من النشاط القيادى للحزب القائد .

ويخلص فرانز إلى أربعة مبادىء يقوم عليها النظام الاعلامى الاشتراكى :

١ ـ ان النظام الاعلامى الاشتراكى جزء من نظام المجتمع الاشتراكى وان وسائل الاعلام الاشتراكية تمارس دورها فى جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها كجزء من النشاط القيادى للدولة أو الحزب أو المنظمات الاجتماعية .

٢ ـ ان مجال الفعالية الاجتماعية لوسائل الاعلام الاشتراكية ، جزء من تلك العلاقات الفكرية القائمة بين المواطنين فى دولة من الدول وبين المجتمع بأكمله ، وتتركز هذه العلاقات بصورة خاصة حول السيطرة الفكرية على قضية الحياة العامة ، وعلى العلاقات التاريخية المترابطة بين شعوب العالم فى مجالات الحياة المتعددة .

٣ ـ ان الوظيفة القيادية لوسائل الاعلام الاشتراكية ، تهدف الى اقامة الانسجام بين مصالح الافراد ومصالح المجتمع .

٤ ـ ان الملكية العامة والاجتماعية لوسائل الاعلام ، ضمان لعدم استغلال هذه الوسائل من قبل الطبقة البورجوازية والاحتكارات الرأسمالية[١٨] .

واذا استبعدنا كافة الصياغات الانشائية والدعائية التى غلبت على الفكر الاعلامى الاشتراكى ، نستطيع عندئذ ان نلخص خصائص النظام الاعلامى الاشتراكى فى النقاط الاربع التالية :

١ ـ الواقعية ، بمعنى ان وسائل الاعلام تعنى بتصوير الحياة الاجتماعية من خلال التركيز على انجازات التحول الاجتماعى فى المجتمعات الاشتراكية ، من ناحية ، وابراز الصراعات الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية من ناحية ثانية .

٢ ـ الالتزام ، عن طريق ارتباط وسائل الاعلام بقضايا ومشكلات المجتمع ، وبالايديولوجية الاشتراكية ، وان تلعب دورا قياديا فى التوعية بمبادىء النظام السياسى الاشتراكى .

٣ ـ الجماعية ، عن طريق التركيز على النشاطات الجماعية بدلا من المبادرات الفردية ، وان تحول كل عمل فردى الى مشاركة جماعية ، وان تحرص باستمرار على ابراز العلاقات بين الاحداث الجارية والتطور الاجتماعى .

٤ ـ الملكية الاجتماعية : لوسائل الاعلام بدلا من الملكية الفردية ، ويقصد بالملكية الاجتماعية ملكية الحزب والاتحادات العمالية والتجمعات الثقافية والمهنية لوسائل الاعلام .

ومن المهم الانتباه الى ان الاطار الفكرى لا يصلح وحده للحكم على هوية النظام الاعلامى الشرقى ، فالممارسة الفعلية تفصح عن ابعاد له لا تشف عنها الافكار المعلنة ، وقد بدأت التجربة العملية للنظام الاعلامى الشرقى بعد استيلاء البلاشفة على السلطة فى روسيا عقب حصولهم على الاغلبية فى مؤتمر السوفيات فى ٤ نوفمبر ١٩١٧ م ، فقد اصدر لينين اوامره باغلاق كافة الصحف « البورجوازية » وفى ١٠ نوفمبر أى بعد ستة ايام فقط من وصوله السلطة ، اصدر لينين مرسوما بتشكيل محكمة ثورة للصحافة لمحاكمة الصحفيين الذين يعارضون سلطة البلاشفة ، وحددت لها عقوبات تبدأ من التوبيخ الى سحب الجنسية الى النفى خارج البلاد والى السجن ، وفى ١٧ نوفمبر صدر مرسوم آخر بتشكيل لجنة تحقيق تبحث فى صلة الصحف بالبنوك ، وفى ١٠ فبراير ١٩١٨ م صدر مرسوم ينص على اعلان احتكار الدولة لجميع وسائل الاعلام والمطبوعات وينص على عقوبة مدتها ثلاث سنوات لكل من يبدى اعتراضه على هذا القرار أو يعوق تنفيذه ، وفى ٦ يونيو ١٩٢٢ م أصدر

لينين مرسوما بتشكيل الادارة العامة للأدب والنشر التى تولت مهمة الرقابة المسبقة على وسائل الاعلام المختلفة والمطبوعات الأدبية[١٩] .

ان النظام الاعلامى الاشتراكى الذى أرسى قواعده لينين منذ نجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧ م ، ظل ملزما للاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٨٥ م وهو تاريخ تولى جورباتشوف السلطة ، وقد تحول مفهوم لينين للاعلام الاشتراكى الى مبدأ اضيف الى الماركسية ، والتزمت به كافة الاحزاب الشيوعية وليس الحزب الشيوعى السوفيتى وحده ، فلقد خرجت تجربة لينين فى الاعلام عن كونها تجربة خاصة لروسيا السوفيتية ، لتصبح ملزمة لجميع الاحزاب الشيوعية فى العالم[٢٠] .

ويلاحظ ان الصياغات البراقة للنظام الاعلامى الاشتراكى[٢١] ، لم تستطع ان تخفى هويته السلطوية ، فهو فى الحقيقة صورة معدلة من النظام الاعلامى السلطوى ، فالامر الذى لاشك فيه ان وسائل الاعلام وظفت لخدمة السلطة الحاكمة ، واذا كانت هذه السلطة فى النظام السلطوى تتمثل فى حاكم فرد أو مجموعة من الافراد ، فإنها فى النظام الماركسى قد وظفت فى خدمة الحزب الواحد الذى انفرد بالسلطة ، وبمرور الزمن اصبحت وسائل الاعلام فى خدمة فرد أو مجموعة افراد تربعوا على قمة السلطة فى الحزب أو الدولة .

كذلك فالنظام الاعلامى الماركسى اللينينى يتشابه مع النظام الاعلامى السلطوى فى فرضه الرقابة السابقة أو اللاحقة على النشر أو الاذاعة ، كما انه يحرم الافراد من حرية اصدار وسائل الاعلام وتملكها ، وهو يعلق ممارسة المواطنين للعمل الاعلامى بشرط عضوية الحزب أو بموافقته ، كما انه يمنح السلطات الادارية أو الحزبية حق معاقبة وسائل الاعلام دون السلطات القضائية ، فضلا عن كونه لا يسمح لوسائل الاعلام بنقد

النظام الحاكم أو التعرض لشخصيات الحكام، وفي نفس الوقت فهو يلزمها بالدعاية للنظام الحاكم، والدفاع عن انجازاته بصرف النظر عن نصيبها من الحقيقة، فهو من كافة هذه النواحي صورة طبق الاصل من النظام الاعلامي السلطوي.

- ٣ -
جذور التغيير

ان الارتباط الوثيق بين هوية النظام الاعلامى والنظام السياسى الاجتماعى ، كان يعنى ان احداث أى تغيير جوهرى فى أى من النظامين الاعلاميين السائدين على المستوى الدولى لا يمكن ان يتحقق إلا اذا حدث تغيير فى طبيعة النظام السياسى والاجتماعى فى أى من المعسكرين الغربى أو الشرقى ، ولسنوات قريبة لم يكن أحد ليتصور امكانية حدوث هذا التغيير ، وذلك وفق حقائق الوضع الدولى السائد حتى ذلك الوقت .

وعلى عكس ما تصور الكثيرون ، فإن عوامل التغيير بدأت تتفاعل ، ولقد بدأت عملها أولا تحت السطح ، فى اعماق المجتمعات الغربية والشرقية ، دون ان يلحظها أحد ، ثم سرعان ما خرجت الى الضوء فى شكل بركان ثائر ، يقذف من جوفه بالحمم والنيران .

فعلى الجانب الغربى ، تطورت الاكتشافات العلمية ، وتفجرت ثورة التكنولوجيا التى مست كافة نواحى الحياة ، وقد اضافت الثورة التكنولوجية قدرات انتاجية هائلة للرأسمالية الغربية ، مما مكنها من تحقيق مستويات عالية من الرخاء لقطاعات عريضة من شعوبها ، واستغل المعسكر الغربى آلته الاعلامية ـ بما توافر لها من امكانات اتصالية لا حدود لها بفعل ثورة الاتصال والمعلومات ـ لكى يقدم للعالم صورة جديدة براقة للنظام الحر القائم على المبادرة الفردية والسوق الحرة والديمقراطية السياسية وحرية الاعلام ، وذلك بهدف اقناع الشعوب ، وفى مقدمتها شعوب الكتلة الشرقية ، انه لارخاء بدون حرية ! وانه لا نمو او تقدم بدون الرأسمالية . . !

وعلى الجانب الشرقى ، شكلت اعباء سباق التسلح عبئا على تطور الانتاج ، فضلا عما احدثته البيروقراطية وانعدام الحريات من فساد واخفاق فى التخطيط المركزى تمثل فى تدهور الانتاج وتخلف تقنياته ، وبدأت تسرى بين قطاعات غير قليلة من شعوب الكتلة الشرقية تطلعات مشروعة الى الرخاء والحرية ، وقد ظهرت ارهاصات التغيير فى اشكال متعددة ، كان ابرزها التمرد المبكر فى ربيع براغ عام ١٩٦٨ م ، ثم تمرد عمال حركة تضامن بميناء جدانسك ببولندا فى مطلع الثمانينيات، وقبلها بقليل احدث انتصار تيار الحرية فى دول جنوب اوربا وانهيار نظام فرانكو فى اسبانيا وسالازار فى البرتغال ، وحكم العسكر فى اليونان وتركيا ، هزة كبرى فى العديد من الاحزاب الشيوعية الاوربية ، وقد اضطر بعضها مدفوعا بتلك المتغيرات الى احداث تعديلات جوهرية على برامجها لصالح الديمقراطية .

وفى عام ١٩٨٥ وصل جورباتشوف الى قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى ، واصبح الرجل الاول فى الكريملين ، وهنا انفتح باب التغيير على مصراعيه ، وبدأت الخطوة الاولى فى انهيار النظام الاعلامى الشرقى . . !

الهوامـــش

(١) فى عام ١٩٧٤ انتخب مختار امبو مديرا عاما لليونسكو ، بترشيح من منظمة الوحدة الافريقية ، واستمر فى منصبه اربعة عشر عاما ، وفى الفترة من عام ١٩٨٤ - ١٩٨٧ م قامت ضده حملة قوية تتهمه بالانحراف برسالة المنظمة الدولية ، وقد جرت الحملة بضغط من اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الاوربية الاخرى بسبب ثلاث قضايا وهى مقاومته لمحاولات تهويد القدس ، والاراضى المحتلة ودعوته الى إلغاء اللامساواة القائمة فى عالم الاتصال وتوجيه وسائل الاعلام الدولية من طرف الدول الكبرى ، وقد وصل الامر الى توقف الولايات المتحدة وعدد من الدول الاوربية عن تمويل المنظمة فاضطر مختار امبو الى الانسحاب وعدم ترشيح نفسه لفترة جديدة ، وهو افريقى مسلم من السنغال وتلقى تعليمه فى موريتانيا والمغرب وباريس ، وقد تولى منصب وزير التربية الوطنية فى بلاده مرتين ، ١٩٥٧ م ، ١٩٦٦ م ، وله عدة مؤلفات اهمها « مصادر المستقبل » الذى صدر بالانجليزية والفرنسية والعربية والروسية والاسبانية ولغات اخرى ، وفيه يشرح وجهة نظره فى اشكاليات الثقافة والاعلام على الصعيد الدولى .

ومن المهم أن نشير إلى الاسهامات العربية الرائدة التى سبقت جهود اليونسكو فى هذا المجال ، وبخاصة جهد الدكتورمحمود عزمى الذى مثل مصر فى لجنة حرية تداول الأنباء التابعة للأمم المتحدة وقدم مشروعا من ١٩ مادة لتنظيم حرية تداول الأنباء ، وذلك فى يونيه ١٩٤٩ ، وفى عام ١٩٥٠ م قدم إلى اللجنة مشروع عهد الشرف الدولى للصحفيين ، وعندما انتخب رئيسا للجنة حرية الأنباء فى مارس ١٩٥٢ ، نجحت مساعيه فى اقناع المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة لاقرار عهد الشرف الصحفى ، واتفاقية تصحيح الأنباء ، ومشروع المعونات الفنية لمنشآت الصحافة والاعلام فى البلاد التى لا تتوافر فيها أسباب تطوير هذه المنشآت ، وذلك فى نوفمبر ١٩٥٢ م .

كذلك قدم الدكتور مختار التهامى مشروع دستور عالمى للصحافة فى رسالة الدكتوراه التى تقدم بها إلى جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٨ م ، وهو المشروع الذى بنيت عليه نظرية جديدة فى الاعلام الدولى أطلق عليها « نظرية المسئولية الدولية » ، وذلك فى الطبعة الثانية من كتاب الدكتور التهامى « الصحافة والسلام العالمى » الصادر فى عام ١٩٦٤ م .

(٢) ظهر مفهوم نظريات الصحافة الاربع فى عام ١٩٥٦ على ايدى ثلاثة من علماء الاعلام الامريكيين وهم : ولبور شرام وفرد سيبرت وتيودور بترسون ، وقد اعادوا صياغة المفهوم فى كتاب بنفس الاسم صدر فى عام ١٩٦٣ م .

(٣) فابر . فرانز : الصحافة الاشتراكية (معهد الاعداد الاعلامى) دمشق ، ١٩٧١ م ص ١١٢ - ١١٥ .

(٤) لقد وقعت خلال فترة الحرب الباردة حوالى ٢٠٠ حرب ، زاد عدد ضحاياها عن مجموع ضحايا الحربين العالميتين .

(٥) L'aski. Harold: DEMOCRACY IN CRISIS. (george allen and Unwin) 3 rd ed. London. 1980. p.p. 22- 27.

(٦) crossctt. John: LIBERAL AND CONSERVATIVE. (foresman and Co.) U.S. 1968. p.p. 50 - 52.

(٧) MILL . Jhn Stuart: ON Liberty. (Macmillan) London. 1925. p.p. 267 - 269.

(٨) Sabine. H. George: HISTORY OF POLITICAL THEORY. (holt rinehart and Winston Inc) New YORK 1961, p.p. 453. 457.

(٩) Evans. harold: LIBERTY AND LICENCE. (heinemann) London. 1982. p. 57.

(١٠) Smith. G. Alfored: MEDIA SOCIOLOGY. (Holt Rinchart and Winston) 1982. p. 73

(١١) شيللر . م . هربرت : المتلاعبون بالعقول (عالم المعرفة) الكويت : ١٩٨٦ . ص . ٣٠ ، ٣١

(١٢) Thomson Foundation: PRESS COUNCILS . (Thomson Foundation Publication) Cardiff. Great Britan. 1977 . p.p. 5-7.

(١٣) Lond. A. John: THE ROLE OF PRESS COUNCILS. (Journal of Communication) Volume 22. Number 2. U. S. 1976. p.p. 5- 12.

(١٤) عبدالرحمن . عواطف : المدرسة الاشتراكية فى الصحافة (دار الثقافة الجديدة) القاهرة : ١٩٨٨ . ص ٢٣ ، ٢٤ .

(١٥) المصدر السابق . ص ٢٦

ولينين : حول الصحافة (منشورات الطريق الجديد) . الجزء الاول . بغداد : ١٩٧٧ . ص ١٤٧ - ١٧٦ .

(١٦) عبدالرحمن . عواطف : المدرسة الاشتراكية فى الصحافة . ص ١١١ ، ١١٢ .

(١٧) Markham. W. Games: COMMUNICATION IN RUSSIA. (Journal of Communication) Volume 22. Number 2. U. S. 19' 6. p.p. 42- 56.

(١٨) فابر . فرانز : الصحافة نظرية وممارسة (اتحاد الصحفيين السوريين وجمهورية المانيا الديمقراطية) دمشق . ١٩٨٤ . ص ١٣ - ٢٣

(١٩) عبدالرحمن . عواطف . المدرسة الاشتراكية فى الصحافة . ص ٨٨ ، ٨٩

(٢٠) المصدر السابق . ص ٩٣

(٢١) Dimitro V. George: THE PRESS IS A GREAT FORCE. (International Organization of Journalists) Prague. 1973 . p.p. 12- 23